



الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية علمية محكمة



المجلد الأول - العدد لثالث:سبتمبر/أيلول 2018

ISSN (online) 2569-734X

الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية

Migration in Moroccan-African relations

د.يوسف كريم/ جامعة محمد الخامس –المملكة المغربية[1]

ملخص:

إذا كان موضوع الهجرة في العلاقات المغربية الأوربية قد نال نصيبه من الدراسات والأبحاث، فإن المغرب، باعتباره بلدا ينتمي إلى القارة الإفريقية، التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلحة، لا يمكنه أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار. علاوة على أن المغرب يعاني، بما لا يدع مجالا للشك، من آثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية، مما نتج عنه انعكاسات وتداعيات لعلاقات المغرب مع الدول الإفريقية، مصدر المهاجرين.هذه العلاقات التي يوليها المغرب أهمية واهتماما خاصين، بدليل صياغته لسياسة جديدة على مستويين:

سياسة جديدة في علاقاته مع الدول الإفريقية (المحور الأول)

سياسة جديدة في علاقاته مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء (المحور الثاني)

الكلمات المفتاحية: الهجرة–المغرب–إفريقيا جنوب الصحراء– سياسة الهجرة

RÉSUMÉ:

La situation géographique du Maroc et sa proximité avec l'Europe en ont fait un pays de transit et de stabilité pour les migrants d'Afrique subsaharienne.

Cette situation a amené le Maroc à réorganiser ses relations avec les pays africains à travers une nouvelle approche politique à deux niveaux:

nous tenterons d'identifier d'abord , les dimensions du nouveau dynamisme que les relations maroco-africaines ont connu ces dernières années

Nous analyserons ensuite, la dimension africaine de la gestion des migrations au Maroc à travers sa nouvelle politique.

Mots-clés: Migration - Maroc - Afrique subsaharienne - Politique d'immigration

مـقــــدمــة:

لا شك أن موضوع الهجرة، بشكل عام، يهم كل المجتمعات اليوم، وإن بكيفيات ودرجات متفاوتة، فهو إما يهمها بوصفها بلدان استقبال أو بلدان مصدرة للهجرة أو حتى بلدان عبور، والمغرب اليوم معني إلى حد كبير بهذه الظاهرة، بل يمكن القول إن هناك تحولا على مستوى علاقته بها، فبعد أن ظل لسنوات طويلة بلد عبور، هو اليوم بصدد التحول إلى بلد استقرار مؤقت، وإلى بلد استقرار "قسري"، بحكم اضطرار أعداد كبيرة من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء إلى"الاستقرار" فيه وتحين الفرصة للعبور إلى الضفة الأوربية. وقد أدى هذا الواقع الجديد، إلى تغيير طال وصف المغرب الذي تحول منذ بضع سنوات إلى مدافع عن الإنتماء الإفريقي وجعل التعاون مع بلدان القارة السمراء خيارا استراتيجيا بهدف إقامة شراكة حقيقية يكون الجميع فيها رابحا ويفتح آفاقا واسعة للتنمية المستدامة وللتضامن ،وبلورة رؤية مشتركة للدفاع عن مطالب القارة المهمشة رغم إمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية الهائلة.

---

[1] باحث في تاريخ الزمن الراهن–جامعة محمد الخامس

غير أن هذه المقاربة المغربية في مجال الهجرة والنهوض بأوضاع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، لا يمكن عزلها عن سياق استراتيجية جديدة نهجها المغرب في علاقاته مع الدول الإفريقية منذ عدة سنوات وسهر على تنفيذ مراحلها الملك محمد السادس ،تروم الانفتاح وإعادة التموقع بالمجال الإفريقي،وتعزيز حضوره في مناطق من هذه القارة الحبلى بالفرص والإمكانيات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية تناول موضوع الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية، في أنه يجسد نوعا من استعادة أو تملك للخطاب العلمي حول الظاهرة، الذي اعتبر باستمرار خطاب بلدان الاستقبال، الأوربية على الخصوص، والتي، بقدر ما تبدي حاجة متزايدة للمهاجرين، بقدر ما تحترس منهم. وبالنظر لـلتحول البنيوي الذي عرفته تيارات الهجرة، فإن إنتاج خطاب علمي حول الهجرة يمثل اليوم ضرورة وطنية، بالنسبة للمجتمعات التي تعرف الظاهرة والتي شكلت تاريخيا بيئة مصدرة للهجرة أكثر منها مستقبلة لها، وذلك من أجل فهمها و التعامل الأمثل معها في سياق سياسة جديدة تحاول البحث عن حلول في إطار إستراتيجية التعاون جنوب–جنوب.

فرضيات الدراسة وإطارها النظري:

– رغم تنوع مداخل التغلغل المغربي في إفريقيا،فإن هذا الخيار مازال يتحكم فيه الظرفي ،و لم ينتقل بعد من مرحلة الحضور إلى مرحلة بناء سياسة استراتيجية مغربية افريقية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات والرهانات الجيوسياسية الجديدة في إفريقيا.

– اعتماد المغرب سياسة جديدة في مجال الهجرة، والدينامية التي واكبتها وما خلفه ذلك من انعكاسات ايجابية على احترام وحماية حقوق المهاجرين ،لا يعني بالضرورة القطع مع جميع التجاوزات والانتهاكات التي تواجه هؤلاء المهاجرين،بقدر ما يعني تبلور مسار جديد يسعى المغرب من خلاله إلى إعادة التموقع بالمجالين الإفريقي والأورومتوسطي.

لا يمكن فهم تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب دون ربطها بالسياسات الأوربية خلال العقدين الأخيرين، والتي طغت عليها المقاربة الأمنية حيث أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول الضفة الشمالية من أهم القضايا الأمنية ، وذلك من خلال تعزيز إجراءات مراقبة الحدود، وتقنين شروط الولوج إلى فضاء الاتحاد الأوربي.ولا شك أن المغرب، وبضغط من شركائه الأوربيين، اختار بدوره المقاربة الأمنية عبر انخراطه، في توقيف المهاجرين غير الشرعيين وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر و تهريب الأشخاص..

إلا أنه في خطوة جديدة ، أطلق المغرب مقاربة جديدة للهجرة وصفت بالإنسانية والحقوقية، وتؤشر على تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة، وهي سياسة لا يمكن فهم خلفياتها إلا بوضعها ضمن

سياقات إقليمية مخطط لها، فهي تندرج ضمن حسابات مرتبطة بمصالح هـمع الجيران الأوروبيين في الضفة الشمالية، كما أن انضمام المغرب لعمقه الإفريقي كان من بين الأسباب التي جعلت المغرب يستثمر ورقة الهجرة ويتعاطى مع الموضوع بايجابية للعب دور محوري في تحقيق إستراتيجيته القارية.

أسئلة الدراسة:

ما هي ملامح التحركات المغربية تجاه إفريقيا وما هي أشكالها ودوافعها ومرتكزاتها الكبرى؟ و ما مدى قدرتها على تحقيق أهداف سياسته الخارجية ؟ما هي أبعاد ومضامين السياسة العمومية للمغرب في مجال الهجرة ؟ وما هي حدود الحماية التي توفرها للمهاجرين الأفارقة في ضوء الاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها مع دول الاتحاد الأوربي؟ .

الإطار المفاهيمي:

الهجرة : في أبسط معانيها تعني"حركة الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا"، وقد تكون الهجرة تلقائية أو منظمة في إطار السياسات الاقتصادية أو السكانية لدولة ما، كما يمكن أن تكون غير نظامية عندما لا يتوفر المهاجر على الوثائق المطلوبة للدخول والإقامة.

وفي اللسان الفرنسي، يجب التمييز بين (émigration) و(immigration)، فالمصطلح الأول يعني الانتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر، أما المصطلح الثاني فيعني التواجد والعيش في البلد المستقبل، فيكون المنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مغتربا في بلد مستقبل له. يجب التمييز كذلك بين المهاجر والأجنبي، حيث أن الأجنبي لا يكون بالضرورة مهاجرا، فمثلا أبناء المهاجرين الذين ولدوا في مكان إقامة آبائهم المهاجرين، هم أجانب وليسوا مهاجرين.وكذلك الأطفال من الجيل الثاني الذين ولدوا ببلدان الاستقبال لم يهاجروا قط، والسليم هو اعتبارهم منحدرين من الهجرة وليسوا مهاجرين عكس آبائهم. يجب التمييز أخيرا بين المهاجر واللاجئ،فالمهاجر هو شخص يغادر بلده بإرادته من أجل الإقامة في مكان آخر، وقد يكون دافعه هو الرغبة في التغيير أو المغامرة، وربم ا كانت دوافعه أسبابا عائلية أو ذات طابع شخصي، أو لأسباب اقتصادية خالصة، سعيا وراء تحسين حياتهم المادية.أما اللاجئ،فهو الذي تضطره أحداث العنف والنزاع أو الحرب على الخروج من بلده إلى بلدان أخرى سواء كانت مجاورة أو بعيدة هربا من العنف حفاظا على حياته ، و تمثل اتفاقية جنيف لسنة 1951، والبروتوكول الملحق بها لسنة 196 الإطار القانوني الدولي لحمايته.

سنحاول من خلال هذه المساهمة المتواضعة أن نقف أولا عند أبعاد الدينامية الجديدة التي باتت تشهدها العلاقات المغربية الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار إعادة رسم السياسة الإفريقية للمملكة (المحور الأول)، لنقوم بعد ذلك بتحليل البعد الإفريقي في تدبير المغرب لملف الهجرة (المحور الثاني).

المحور الأول: التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب

يتميز المغرب بموقع جغرافي وتاريخ حضاري يؤهلانه لبناء وتطوير علاقات متينة ومتقدمة مع محيطه الإفريقي، إذ تشكل القارة الإفريقية وخاصة بلدان الساحل والصحراء وغرب إفريقيا عمقا استراتيجيا للمغرب. وعلى الرغم من أن المغرب لا يبعد عن أوروبا إلا بحوالي 14 كيلومترا، فإنه لم يتنكر يوما لهويته الإفريقية؛ بل اعتبر البعد الإفريقي عنصرا جوهريا من عناصر هويته العربية/الإسلامية، مؤسسا وليس مكملا لها، والمقصود بالهوية الإفريقية للمغرب تلك الروابط الحضارية الضاربة في القدم؛ التي تشد المغرب إلى القارة التي ينتمي إليها؛ وهي هوية مبنية على عناصر التاريخ والجغرافيا والعلاقات الإنسانية؛ لكنها مبنية في الآن ذاته على قيم ثقافية واحدة. وعلى علاقات روحية وثقافية عميقة[1].

وقد أكد الدستور الجديد للمملكة، وقبل هـالدساتير السابقة[2]، أن الانتماء الإفريقي يشكل أحد أعمدة الهوية المغربية، وأضاف دستور 2011 في الفقرة الرابعة من التصدير، التزام المملكة المغربية بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل جنوب الصحراء وتقوية التعاون جنوب– جنوب.

أولا: علاقات المغرب وافريقيا:المحددات والتفاعلات

يتوفر المغرب على رصيد متين في إفريقيا من حيث العلاقات والروابط الروحية والتاريخية والثقافية،التي تعود إلى قرون مضت،إلى جانب هويته الإفريقية التي تعبر عن نفسها من خلال الانتماء الجغرافي[3].

وقد عمل المغرب منذ الستينات على دعم الارتباط بإفريقيا؛ حيث استقبل في قمة الدار البيضاء سنة 1961 العديد من القيادات الإفريقية التي كانت تطالب بالتحرر من نير الإمبريالية والقوى الاستعمارية، وتوجت هذه الجهود بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية. وظل المغرب وفيا للنهج نفسه في دعمه لب لدان إفريقيا جنوب الصحراء والمشاركة في حل النزاعات العسكرية بالطرق السلمية، كحل الخلاف بين موريتانيا والسينغال في 1989 وحل النزاع في أنغولا، لكن هذه الدينامية الايجابية للمغرب في التعاطي مع إفريقيا عرفت فتورا ملحوظا بعد قبول المنظمة الإفريقية المذكورة للبوليساريو ضمن أعضائها، والذي كان من رواسب الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي[4].

---

[1]– يحيى اليحياوي:"الاختيارات الجديدة للمغرب في إفريقيا"، مقالة على الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562911423796515З.html (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/12/22).

[2]– اعتبرت الدساتير السابقة منذ دستور 1962 إلى غاية دستور 1996، أن تحقيق الوحدة الإفريقية يعتبر من أهداف السياسة الخارجية للمغرب، بتضمن كل هذه الدساتير لعبارة ثابتة نصت على مايلي"..وبصفتها دولة افريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية".

[3]– Mohammed BOUZIDI, Le Maroc et l'Afrique sub-saharienne, in Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne, Ed du CNRS 1980 ,pp.87-112.

[4]– محمد عصام لعروسي:" دبلوماسية الملك محمد السادس بإفريقيا .. قوة ناعمة تخدم الصحراء "،جريدة هسبريس، الخميس 27 أكتوبر 2016

لقد ظلت علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء محكومة لفترة طويلة بالموقف من نزاع الصحراء، فقد أدى قبول المنظمة الإفريقية، في قمة أديس أبابا في 22 فبراير1982، عضوية "الجمهورية الصحراوية" إلى أزمة في العلاقات بين الدول الإفريقية، وظهور سياستين متباينتين للمغرب إزاء إفريقيا:سياسة تركز على تحسين العلاقات مع الدول التي لم تعترف بالكيان الوهمي ووقفت مع المغرب في أزمته مع المنظمة القارية، وسياسة مغايرة تهم الدول التي كانت وراء انضمام "الجمهورية الصحراوية" للمنظمة والدول التي ساندت هذا الانضمام [1]، وتميزت هذه الحقبة التي استمرت حتى أواخر التسعينات بتراجع كبير لدور المغرب على الساحة الإفريقية، وتجلى ذلك على المستوى السياسي في تزايد عدد الدول المعترفة ب"الجمهورية الصحراوية"، وعلى المستوى الاقتصادي في تدني نسبة المعاملات التجارية مع إفريقيا بسبب سياسة المقاطعة التي انتهجها المغرب في التعامل مع الدول التي اعترفت ب"الجمهورية الصحراوية"[2].

ومع تولي الملك محمد السادس الحكم، أدرك المغرب أن سياسة المقعد الشاغر في منظمة الاتحاد الإفريقي أصبحت متجاوزة ولن تلبي طموحاته وتطلعاته في تحقيق مصالحه الحيوية، ويعكس هذا التوجه دخول العلاقات المغربية الإفريقية منعطفا جديدا يتجلى في التعاون الثنائي بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية، تغطي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية [3] وتأتي الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس خلال السنتين الأخيرتين إلى عدد من الدول الإفريقية، ضمن المسعى المغربي الجديد الذي يجعل من التعاون مع القارة السمراء خيارا استراتيجيا، من خلال تعزيز علاقات المغرب في كل المجالات وتطويرها لتصل إلى علاقات مبنية على مصالح مشتركة، كما ساهمت هذه الزيارات المتعددة للعاهل المغربي في إعطاء صورة عن المكانة المتميزة لأفريقيا في السياسة الخارجية المغربية[4].

وفي علاقته مع المنظمات الإفريقية قرر المغرب، الانضمام إلى منظمة تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد) سنة 2001، و تكللت جهود الدبلوماسية المغربية على المستوى الإفريقي في حصول المغرب سنة 2005 على صفة عضو مراقب في المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "سيدياو"[5]، كما أن رجوعه إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 وكذلك حصوله على الموافقة المبدئية للانضمام إلى

[1]– خالد شيات، العلاقات السياسية المغربية–الإفريقية في زمن تحرير التجارة"، في:التعاون المغربي الإفريقي، جامعة محمد الخامس السويسي ومعهد الدراسات الإفريقية 2010، ص12

[2]– خالد شيات، العلاقات السياسية المغربية–الإفريقية ...، مرجع سابق، ص13

[3]– Alain Antill,Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisé par l'institut Français des Relations Internationales–IFRI– en novembre2003.

[4]– هشام بولنوار:" البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب حضور متميز وتنافس متنوع".على الرابط الالكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=358435(تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/08/22).

[5]– موسى ولد سيدي:"البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة رهانات، العدد38، ص 38–39 ،السنة2016.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كان له أثر إيجابي على القضية الوطنية وذلك من خلال المواقف الإيجابية التي عبرت عنها مجموعة من الدول الإفريقية بخصوص قضية الصحراء.

وبشكل عام، يبقى التحرك المغربي نحو إفريقيا محكوما بمتطلبات اقتصادية آنية،في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوربا الشريك الأساس للقارة،كما تمليه مقتضيات العهد الجديد للملك محمد السادس،واهتمامه بضرورة رجوع المغرب إلى حضنه المؤسساتي،وتملكه لهويته الإفريقية،بعيدا عن اكراهات الأجندات السياسية والتنافسية المرتبطة بمخلفات الحرب الباردة،وأيضا بمشكلة الصحراء في أفق الاتفاق حول حل سياسي واقعي متوافق بشأنه بين مختلف أطراف النزاع[1].

ثانيا: مداخل التغلغل المغربي بإفريقيا

ترتكز الإستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة، سياسية واقتصادية ودينية. فعلى المستوى السياسي، تعزز تموقع المغرب ضمن دينامية التعاون جنوب –جنوب وموقع المغرب كدولة من الدول الرائدة عالميا في مجال عمليات حفظ السلام وذات الحضور المؤثر في القارة الإفريقية، حيث تواصلت المساهمة المغربية في حفظ السلام وتسوية النزاعات في عدد من الدول الإفريقية ،تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل الصومال والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج، وكذا للمساعدة في عمليات الاستقرار بهذه البلدان[2]، وتدعمت بانخراط المغرب في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة، بالرغم من عدد من التحديات أبرزها استمرار غياب المغرب عن منظمة الاتحاد الإفريقي ووجود جوار مقلق[3].

و يشكل التعاون الاقتصادي والتجاري دعامة أساسية في الإستراتيجية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أصبحت هذه القارة ضمن أولويات صناع القرار الخارجي المغربي، ولعل أبرز خطوة أقدم عليها المغرب خلال الفترة الأخيرة اتجاه إفريقيا وكان لها صدى في عموم البلدان الإفريقية ،هي تلك التي تمثلت في إعلان الملك محمد السادس خلال قمة القاهرة بين الإتحاد الأوروبي وافريقيا سنة 2000، عن إعفاء لفائدة بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا من الديون المستحقة للمغرب عليها، و فتح السوق المغربية أمام صادراتها من دون أداء الرسوم الجمركية. في الصدد نفسه، أصبحت إفريقيا اليوم تشكل منطقة أكثر جاذبية للمستثمرين المغاربة، ففي السنوات الأخيرة بدأت الشركات المغربية تسعى إلى زيادة حضورها على الساحة الإفريقية بشكل مكثف، إذ عرف حجم الاستثمارات المغربية الموجهة نحو إفريقيا تحسنا ملحوظا،

---

[1] – خالد الشكراوي:"السياسة المغربية في إفريقيا:المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية الدولية"،مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/07/2014711192045877810.html(تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/02/15)

[2] –Alain.Antil,Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisée par l' Institut Français des Relations Internationales (IFRI),novembre 2003.

[3] – التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، موقع مغرس، 2014/05/12م، على الرابط: https://www.maghress.com/attajdid/111982

جعلت من المغرب، خلال بضع سنوات، ثاني اكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا[1]. ويوضح الجدول التالي تطور هذه العلاقات الاقتصادية.

جدول رقم1: تطور العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء

	2007	2008	2009	2010	2011
Exportations à destination de l'Afrique (Mds DH)	6.24	7.9	8.25	10.8	11.42
Importations en provenance de l'Afrique (Mds DH)	16.36	17.38	13.7	17.6	19
Solde (Mds DH)	-10.12	-9.5	-5.45	-6.8	-7.61
Taux de couverture %	38.1	45.4	60.2	61.3	60

Source : Direction des Etudes et Prévisions Financières (DPEF) 2012

أما البعد الثالث لهذه السياسة المغربية الجديدة، فهو ذو طبيعة دينية صرفة؛ فمن المعلوم أن لدول غرب إفريقيا روابط دينية وتاريخية مع المملكة المغربية، قائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، ومازال الأفارقة المالكيون وأتباع الزوايا الصوفية ينظرون إلى محمد السادس باعتباره زعيمهم الروحي بامتياز[2]، والمالكية في عُرف المغاربة والأفارقة ليست دينا قائما؛ بل إنها ممارسة دينية تتغذى على مبادئ الوسطية في الإسلام، وتتبنى قيم التسامح والاعتدال والانفتاح على الآخر.وانطلاقا من مركزه الديني التاريخي ودوره في مكافحة التطرف، أطلق المغرب مبادرة لتدريب الأئمة في عدد من البلدان الإفريقية الراغبة في الاستفادة من التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة[3].

بالرغم من تنامي مؤشرات العودة إلى الساحة الإفريقية مقارنة مع المراحل السابقة،وبالرغم من بوادر المراهنة على تفعيل العلاقات الاقتصادية وتمتين الروابط الثقافية والروحية،يمكن القول إن المحدد السياسي مازال هو المتحكم في مسار العلاقات المغربية الإفريقية ،ومازال ملف الصحراء يؤثر في السلوك الخارجي للمغرب تجاه إفريقيا، وفي بناء شبكة من التحالفات السياسية مع عدد من الدول الإفريقية. فإذا كان النفوذ المغربي متمركزا في إفريقيا الفرنكوفونية، لاسيما في إفريقيا الغربية والوسطى، بالنظر إلى الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمعه بدول هذه المنطقة ،إلا أن نفوذه ظل ضعيفا في الفضاء

1- Hicham EL moussaoui,Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique ?,in "les relations Maroco-Africaines :enjeux et perspectives", actes de la journée d'Etudes organisée par le Groupe d'Etudes et de Recherches Internationales sur la Gestion des Crises-Marrakech17 Mai 2014.p46-47

2- Jean-Louis Triaud, "laTidjania ,une confrérie musulmane transnationale", Politique étrangère, Hiver,4/2010,pp.831-842.

3- Abdessamad Belhaj,la dimension islamique dans la politique étrangère marocaine :déterminants, acteurs, orientations. Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, 2009, p.193-194.

الأنجلوفوني، وتحديدا في إفريقيا الشرقية والجنوبية،التي تتميز ببعدها جغرافيا وثقافيا، وكما نعلم فإن عددا مهما من هذه الدول تتبنى مواقف مناهضة للأطروحة الرسمية للمغرب فيما يتعلق بوحدته الترابية. من هنا أهمية التفكير مستقبلا في تبني خطة لإعادة التوازن والانتشار والعمل على تقوية العلاقات مع هذه الدول.

ننتهي إلى القول بأن إفريقيا تفرض نفسها بالنسبة للمغرب كرهان مستقبلي، وبقدر أهمية التواجد المغربي ببلدان القارة كإطار جديد للعمل جنوب–جنوب، بقدر هشاشة الركائز التي يتكئ عليها البنيان لتثبيت مفاصله. فإذا كان المغرب قد نجح في العشرية الأخيرة في تطوير علاقاته مع دول القارة الإفريقية،وفي تعزيز وبناء مسألة الحضور، خاصة بعد العودة إلى الاتحاد الإفريقي، فما زال أمامه مسار طويل و شاق للوصول إلى مرحلة البناء الاستراتيجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الرهانات الجيوسياسية الجديدة في ظل مناخ دولي دولي يتسم ببزوغ قوى إقليمية موازية لم تعد تخفي نواياها في لعب أدوار تنافسية حول الزعامة على مناطق مختلفة في القارة الإفريقية،وسعيها نحو كسب المزيد من النفوذ على الصعيد القاري.

المحور الثاني:البعد الإفريقي في تدبير المغرب لملف الهجرة

تواجه القارة الإفريقية منذ زمن طويل أزمة كبرى تتمثل في الهجرة، التي صارت شوكة في أقدام الأفارقة وتتجاوز كونها معضلة عابرة أو محدودة الانتشار، إلى حيث أصبحت ظاهرة بنيوية مرتبطة بالمناخ السياسي والاقتصادي لبلدان القارة.ولكن موضوع الهجرة على الصعيد الإفريقي لم يجد الحلول المناسبة له، ويعود ذلك إلى جملة أسباب، من بينها أن البلدان الأفريقية لم تصل بع د إلى جعل قضية الهجرة عنصرا في منظومة تعاون كاملة ومندمجة، فهي تعالجها في نطاق ضيق داخل القطر الواحد وفق سياسات وطنية قصيرة المدى تفتقد إلى الإمكانيات والوسائل التي تسمح بالح د منها، في وقت لم ت ع الحدود تقف في وجه المهاجرين ولم تع الأسوار الوطنية قادرة على لجم قوافلهم .

أما على صعيد العلاقات مع أوروبا، فقد تحولت الهجرة إلى موضوع ساخن على طاولة القمم الإفريقية – الأوروبية،و ظلت البلدان الإفريقية تنتظر التمويل الأوروبي لمعالجة أزمة الهجرة، في وقت تراجع فيه حجم المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية للبلدان الإفريقية نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية من جهة، والتباين في مواقف العواصم الأوروبية حيال أزمات القارة من جهة ثانية.

وفي سياق التوجه الإفريقي الذي اختاره العاهل المغربي، الملك محمد السادس، من أجل الانفتاح على القارة والتعاطي مع مشكلاتها، التي توجد في صدارتها مشكلة الهجرة ،تم إطلاق السياسة الجديدة للمغرب في مجال للهجرة واللجوء سنة 2013،وفق مقاربة إنسانية،تحترم الالتزامات الدولية للمغرب في مجال

حقوق الإنسان،وتراعي حقوق المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب للعبور إلى أوربا أو الإقامة بالمملكة المغربية.

والحقيقة أن سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء لا يمكن فهم خلفياتها إلا بوضعها ضمن سياقات إقليمية مخطط لها، فهي تندرج ضمن حسابات مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية مع الجيران الأوروبيين في الضفة الشمالية. كما أن انضمام المغرب لعمقه الإفريقي ،كان من بين الأسباب التي جعلت المغرب يتعامل مع ملف الهجرة بايجابية واعتبارها مناسبة مهمة، إذا توفرت أسباب نجاحها، للعب دور محوري في تحقيق إستراتيجيته القارية، الهادفة إلى تحقيق اندماج إفريقي شامل.

أولا: أسس وأبعاد السياسة الجديدة للهجرة

اختار المغرب سياسة جديدة للتعاطي مع قضية الهجرة على مستوى علاقاته مع محيطه القاري،تروم تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة، ممن كانوا في وضعية غير قانونية فوق التراب المغربي، بتمكينهم من وثائق للإقامة الشرعية، ما يعني السماح لهم بالبقاء في المغرب بصفة قانونية.

و تأتي هذه السياسة الجديدة في مجال الهجرة، ليس فقط ، بسبب الوضعية الجديدة التي تحول معها المغرب من بلد مصدر إلى بلد عبور واستقبال وإقامة للمهاجرين، والتي جعلته يصنف ضمن خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية،وإنما أيضا في سياق التوجه الجديد الذي اختاره المغرب،كما أشرنا ،والذي يحتم عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من القارة ، بسبب الأزمات الداخلية التي تعيشها عدد من البلدان الإفريقية، على خلفية الحروب والصراعات الإثنية وشح الموارد وغياب الفرص. ذلك أن المغرب تحول منذ سنوات إلى عراب للاندماج الإفريقي والشراكة الفاعلة في ميدان التنمية الاقتصادية، ولم يفتأ يدعو إلى حوار جنوب– جنوب من أجل إخراج القارة السمراء من مشكلاتها، واعتبار أن ذلك الحوار قطب رئيسي في القضاء على التخلف الذي يعد المدخل الطبيعي للحد من ظاهرة العنف والإرهاب[1]. وقبل أربع سنوات دعا الملك محمد السادس إلى ما يشبه خطة مارشال من أجل إفريقيا، وإلى إقامة شراكة أوروبية – أفريقية تتيح إنشاء مخططات تنموية محلية للأفارقة، بما يحد من ظاهرة الهجرة بين ضفتي المتوسط، على أساس أن ينهض الاتحاد الأوروبي بقسط من الأتعاب في هذا المجال.

لذا لم يكن من الممكن أن يحمل المغرب خطابا سياسيا هذ هطبيعته ،ثم يتردد في نهج سياسة جديدة للهجرة، بالرغم من الكلفة الباهظة المترتبة على ذلك. فإذا كانت الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتسوية أوضاع المهاجرين ثقيلة، في بلد يعاني من ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، فإن الكلفة السياسية تشكل أمرا إيجابيا وتذهب في الرصيد الدبلوماسي للمغرب الذي مافتئ منذ عدة سنوات يسعى إلى تحسين صورته في القارة الإفريقية ويقدم نفسه كبلد قادر على تقديم خدمة إنسانية لصالح بلدانها، ويتطلع إلى لعب أدوار

[1]– تعزيزا لهذا التوجه قدمت المملكة المغربية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2013، مبادرة"التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية"، وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة بين دول العبور والاستقبال.

حيوية في منظمة الاتحاد الأفريقي التي انسحب منها عام 1984، ويبحث عن خلق رأي عام إفريقي موحد حول قضية الهجرة التي تحولت إلى موضوع ساخن على طاولة القمم الأفريقية – الأوروبية [1].وقد شكلت الزيارات التي قام بها العاهل المغربي إلى عدد من هذه البلدان مناسبة لإقامة مشاريع تنموية ومرافق اقتصادية، مما لقي ترحيبا من الزعماء الأفارقة، وكانت السياسة المغربية الجديدة في موضوع الهجرة إحدى القضايا الكبرى التي نالت اهتماما خاصا من لدن الدول الإفريقية التي زارها في السنوات الأخيرة[2] .

إن ما يسعى إليه المغرب، من خلال اعتماد السياسة الجديدة في مجال الهجرة، هو البحث عن حلول في إطار استراتيجية التعاون جنوب –جنوب،ومحاولة إقناع دول القارة بنهج سياسات جديدة في موضوع الهجرة. وإدراكا منه بأن معالجة قضية الهجرة من قبل المجتمع الدولي تتم اعتمادا على مقاربة أمنية، اقترح المغرب على الاتحاد الإفريقي في 3 يوليوز 2017 في أديس أبابا، وذلك أثناء مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خارطة طريق لمعالجة قضية الهجرة على الصعيد القاري[3]. كما قدّم العاهل المغربي الملك محمد السادس لقمة قادة دول الاتحاد الإفريقي الثلاثين التي انعقدت في أديس أبابا(يناير 2018)، وثيقة هي بمثابة "الأجندة الأفريقية حول الهجرة"، تروم جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون وعاملا للتضامن.

المغرب، يرى نفسه نموذجا يجب أن يحتذى به في تدبير مشكلة الهجرة، وعلى الجميع الاقتداء بتجربته في هذا المجال،لذلك حرص على تسويق سياسته الجديدة على أساس أنها مقاربة إنسانية،تحترم الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان،وتراعي حقوق المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب للعبور إلى أوربا أو الإقامة بالمملكة المغربية.

وإذا كان هذا البعد السياسي حاضرا ولا يمكن إغفاله،فـإن الإستراتيجية الوطنية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء تحمل في طياتها أيضا أبعادا إنسانية وحقوقية وفق مقاربة منسجمة ومتكاملة قائمة على البعد الإنساني في معاملة هؤلاء المهاجرين وحماية حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أي انتهاكات محتملة بغض النظر عن وضعيتهم الإدارية ، ولاسيما حين يفر المواطن مكرهاً من أوضاع الفقر والبطالة والمجاعة والحرب والقمع والاستبداد[4].

---

[1]– بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة،فقد وجه الملك محمد السادس رسالة إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي –الاتحاد الأوروبي،التي انعقدت في العاصمة الإيفوارية أبيدجان (نونبر2017) دعا فيها إلى تصحيح المغالطات المرتبطة بقضايا الهجرة.

[2]– ادريس الكنبوري:المغرب ومعضلة الهجرة:http://www.alarabonline.org/article (تمت زيارة الموقع 2017/02/24)

[3]– انطلقت إعدادات المغرب لـ "خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة" خلال القمة 28 للاتحاد الإفريقي، في يناير 2017، عندما أعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس موافقته، بطلب من رئيس جمهورية غينيا ألفا كوندي، لتنسيق عمل الاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة

[4]– محمد ولد الفاضل:" ***السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء*** "،أطروحة لنيل الدكتوراه ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس،السنة الجامعية2012–2013،ص150.

بناء على هذا المعطى، فإن البعد الحقوقي يعتبر من أكبر التحديات التي يجب على المملكة مواجهتها ورفعها خلال الفترة الحالية، وذلك لعدة اعتبارات لا تقف في الحقيقة عند الحدود الضيقة لمعالجة ظاهرة الهجرة واللجوء، بل تتجاوزها بحكم الارتباطات الحتمية مع مجموعة من القضايا الإقليمية وملفات مصيرية للمملكة، على غرار الوحدة الترابية ورهان العودة بقوة للمحيط الإفريقي، وكذا الوفاء بالالتزامات الإقليمية والدولية للمغرب، بالإضافة إلى كسب ثقة المنظمات الدولية المؤثرة في توجهات صياغة القرار الدولي.

ثانيا: تحديات السياسة الجديدة للهجرة

إذا كانت أسس هذه السياسة تقوم على مبادرة تسوية وضعية المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كأول بلد من بلدان الجنوب يقوم بهذه الخطوة [1]، إلا أن هجرة هؤلاء إلى المغرب تطرح تعقيدات قانونية فرضها التعاون المغربي–الأوربي في إطاره الإتفاق ي ،والذي أصبح بدوره هدفا لمنظمات حقوقية، إذ أنه رغم تبني هذه السياسة الجديدة للهجرة، مازالت حقوق المهاجرين تتعرض لانتهاكات وتجاوزات يتوجب معها على الحكومة المغربية أن تعيد النظر في تدبير قضية المهاجرين، وبالأخص في سياق التعاون المعلن مع اسبانيا ومجموعة الاتحاد الأوربي ككل ،فالمغرب الذي نهج خطة سياسية و إستراتيجية جديدة لتمركز قوي في أفريقيا تقوم على التطبيع لأوضاع المهاجرين، وذلك في إطار الإستراتيجية الجديدة لإدارة تدفق المهاجرين، وهي الآن في نسختها الثانية منذ منتصف دجنبر 2016 هو أيضا شريك أساس ي للسياسة الأوروبية في ميدان الهجرة، وذ لك بتوقيعه على اتفاقيات القبول مع عدد من الدول الأوربية منذ سنة 1992[2]، وهو بهذا المعنى ملزم سواء في إطار الاتحاد من أجل المتوسط أو في إطار الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي (أكتوبر 2008)، وفي إطار الاتفاق الأخير من أجل الشراكة والهجرة وحركية الأشخاص ليوم السادس من يونيو 2013 مع تسع دول أوروبية بقبول استقبال الأجانب المرحلين من لدن الاتحاد الأوربي فوق أراضيه [3] ،فبنودها هي نفس مواد اتفاقيات التدبير التعاوني للهجرة لسنوات 1992 و2007 و2012 مع إسبانيا ،ولا تختلف عنها في شيء سوى في كون الأولى في إطار ثنائي، بينما

---

[1]– مكنت السياسة الجديدة للهجرة من إرساء مرحلتين لتسوية وضعية المهاجرين، مكنت الأولى، التي انطلقت في 2014، من تسوية وضعية 25 ألف مهاجر من بين 28 ألف طلب، أغلبهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، فيما تلقت السلطات المغربية أزيد من 25 ألف طلب من مهاجرين منذ إطلاق حملة التسوية الثانية خلال ديسمبر 2016.

[2]– يتعلق الأمر بأشهر اتفاق بين المغرب واسبانيا بشأن تنقل الأشخاص والعبور وإعادة قبول الأجانب الذين دخلوا بصفة غير قانونية،الذي تم التوقيع عليه بمدريد في 13 فبراير 1992 ، وبموجب هذا الاتفاق، تقوم سلطات الحدود للدولة المطلوب منها بناء على طلب رسمي لسلطات الحدود للدولة الطالبة، بإعادة قبول رعايا دولة أخرى دخلوا بصفة غير قانونية، فوق تربها والقادمين من الدولة المطلوب منها (المادة 1 من الباب الأول).

[3]– تم توقيع هذا الاتفاق مع تسع دول أوربية هي بلجيكا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة، يعتبر المغرب البلد الخامس الذي يوقع مع الاتحاد الأوروبي شراكة من أجل الحركية بعد مولدوفيا والرأس الأخضر سنة (2008)، وجورجيا (2009)، وأرمينيا.(2011) ،و تضمن هذا الإعلان مجموعة من النقاط أهمها:"التنقل والهجرة القانونية والاندماج"، و"منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية"، و"الاتجار في البشر وتدبير الحدود"و"الهجرة والتنمية والحماية الدولية واللجوء". وبحسب المفوضية الأوروبية، يشكل انخراط المغرب والاتحاد الأوروبي في مسلسل مفاوضات بهدف تعزيز التعاون في مجال الحركية والهجرة لحظة هامة في سياق توطيد العلاقات بين الشريكين. كما يعكس رغبة بروكسيل في مواصلة التعاون بفعالية مع شركائها في الجنوب بخصوص مسألة الحركية والهجرة.أنظر :

2016http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-513_fr.htm(visité le 12/12/)

الأخيرة في إطار أوروبا ككتلة تفاوضية من جهة والمغرب منفردا ووحيدا من جهة أخرى. ولا تخلو هذه الاتفاقية من التزام وواجب المغرب الصريح في الانخراط والمشاركة في الحد من الهجرة غير الشرعية،وتتضمن قبوله بترحيل مهاجرين من غير مواطنيه إليه [1].وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها مثل هذه الاتفاقات الثنائية،فإن الاعتبارات السياسية والاقتصادية للأطراف المتعاقدة تظل هي الغالبة على اعتبارات حقوق المهاجرين[2].

على صعيد آخر، تطرح هجرة الأفارقة إلى المغرب أيضا تحديا على مستوى الاندماج في المجتمع المغربي، خاصة وأن عملية إدماج المهاجرين عملية محفوفة بالمخاطر، حيث اعترفت الدول الأوروبية نفسها بفشلها في ذلك ،فرغم أن المغرب شرع، بعد إطلاق مرحلة تسوية الوضعية القانونية والإدارية ، في بلورة مخطط أولي للإدماج يقوم على اعتبار المهاجر عنصرا إيجابيا لإغناء المجتمع وعاملا مساهما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،فما زال المهاجرون القادمون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون وضعية صعبة يفتقدون فيها لشروط العيش الكريم، فهم محرومون من حقوق أساسية تكفلها لهم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم،واتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين.ففي المغرب، لا توجد نصوص واضحة لحماية حقوق العمال المهاجرين، لاسيما غير الشرعيين.من ناحية أخرى تشكل الإقامة المنتظمة عائقا كبيرا أمام الاستفادة من بعض الحقوق التي تكفلها هذه الاتفاقيات، ورغم اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى رفع الحيف ع ن هؤلاء المهاجرين ومحاربة الإقصاء الذي يطالهم ، فإن الواقع اليومي لا زال يحبل بعدة تناقضات بين الخطاب والممارسة، ويشهد على ذلك الإقصاء في مجال السكن والتعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية [3]. لذلك نؤكد على أن نجاح أي سياسة جديدة في مجال الهجرة يتوقف على ضمان احتضان المجتمع المغربي لها بمختلف شرائحه بكيفية تجعله محصنا من بروز وتطور المظاهر التي تحول دون تحقيق إدماج كامل.

---

[1]– صبري الحو:" المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"’نقلا عن موقع http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/12/161221075959991.html (تمت الزيارة بتاريخ:15/6/2017)

[2]– الملاحظ مثلا أن اسبانيا تنهج خطابا مزدوجا في تعاطيها مع مسألة الهجرة والمهاجرين، فهي تظهر بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بقضايا بعينها، بينما تصمت عن انتهاك حقوق المهاجرين، وتتعامل بسلبية مع جميع الانتهاكات التي تقوم بها عناصر من الحرس المدني الإسبانِي من ترحيل وتعنيف وسوء معاملة المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، داخل منطقةٍ يفترضُ أنَها تابعة للتراب الإسباني.

[3]– وفقا لنتائج دراسة حول «الهجرة في المغرب: تحديات الاندماج » التي أعدتها منظمة "هيرنيش بول" (Heinrich Böll) الألمانية بشراكة مع "معهد الرباط للدراسات الاجتماعية"(RSSI) ، فإن سياسة الهجرة الجديدة التي سنها المغرب في السنوات الأخيرة لا تضمن الحماية للمهاجرين، كما لا تسمح لهم بالولوج إلى فرص الشغل، والسكن وباقي الخدمات الاجتماعية»، وأفادت ذات الدراسة،أن سياسة الهجرة لا تولي أدنى أهمية لتأهيل الرأسمال البشري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين، وضمان اندماجهم، وإسهامهم في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمغرب»،.أنظر نتائج وخلاصات هذه الدراسة على الرابط التالي:
L’immigration au Maroc: Les défis de l’intégration .Collection RSSI 2017 .sur le lien : https://www.academia.edu/35246787/Limmigration_au_Maroc_les_d%C3%A9fis_de_lint%C3%A9gration

خـاتــمــة:

تحظى العلاقات المغربية الإفريقية باهتمام مغربي خاص، نظرا للمكانة التي تحتلها القضايا الأفريقية على مستوى اهتمام صانعي القرار الخارجي المغربي، وهذه العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة، في سياق نموذج متطور لتعاون جنوب – جنوب.

وبقدر ما ساهم موقع المغرب الجغرافي في تعزيز ارتباطه بالقارة الإفريقية عبر صحرائه الجنوبية، فإن موقعه القريب من أوربا أيضا ساهم في تسهيل عملية انتقال مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء إلى الضفة الشمالية للمتوسط (passage incontournable)، وبحكم التحولات المتسارعة لظاهرة الهجرة، نتيجة اشتداد الأزمات والحروب الأهلية، ووضع اللااستقرار في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالموازاة مع تحديات الوضع الإقليمي وتحولاته، أضحى على المغرب التعامل مع معطى جديد، متعلق بما يسمى المهاجرين– اللاجئين.

غير أن قضية الهجرة لا تعني فقط المغرب بل تعني كل المنظومة الأوروبية والدول المصدرة للهجرة خاصة الإفريقية والمغاربية ،باعتبار أن قضية الهجرة مسألة معقدة ومتشعبة .ومن ثم ،فالدول المصدرة للهجرة كما دول الاستقبال والعبور مطالبة بتدبير حكيم للهجرة وتقاسم مواردها وإمكاناتها وتجاربها لإيجاد الأجوبة المقنعة للظاهرة التي تتفاقم من سنة لأخرى.

إن شركاء المغرب، خاصة الإتحاد الأوروبي، هم أيضا معنيّون في المقام الأول بالمعطى الجديد للهجرة، ويتعيّن عليهم أن يُبوءنوا على مزيد من الالتزام الملموس في دعمهم لتنفيذ هذه السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة، كما يتعيّن كذلك على دول الجِوار أن تلتزِم موقفا مسؤولا، لكونها معنِية بنفس القدر بإشكالية الهجرة على المستوى الإقليمي.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1 - محمد غربي،سفيان فوكة، مشري مرسي:" **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر واستراتيجية المواجهة**"،منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع–دار الروافد الثقافية–ناشرون،الطبعة الأولى،السنة 2014

2 – خالد شيات، **العلاقات السياسية المغربية–الإفريقية في زمن تحرير التجارة** "، في:التعاون المغربي الإفريقي، جامعة محمد الخامس السويسي ومعهد الدراسات الإفريقية 2010

3 – عبد الكبير عطوف:" **الهجرات العالمية والمغربية:قضايا ونماذج–مقاربة سوسيو تاريخية** (1045–2011)"،منشورات جامعة ابن زهر،طباعة ونشر سوس،أكادير،الطبعة الثانية 2012.

الأطروحات:

4 – عادل موساوي:" **علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،جامعة محمد الخامس أكدال–الرباط.السنة الجامعية 2002–2003.

5 – محمد ولد الفاضل:"**السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء**"،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،جامعة سيدي محمد بن عبد الله–فاس–السنة الجامعية 2012/2013.

المجلات والدوريات:

6 –خديجة بتقة:"**الأمننة الأوربية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على سياسات دول شمال إفريقيا،المغرب والجزائر نموذجا**"،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،العدد الثاني،جوان يونيو 2018.

7 – موسى ولد سيدي:"**البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية**"، مجلة رهانات، العدد 38، السنة 2016

8 – حماد صابر:"**الهجرة والتنمية:التحدي العالمي في الالفية الثالثة**"،مجلة القانون والاقتصاد،عدد 24،دجنبر 2009

9 –حسين سوسن، "**الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 165،السنة 2000.

10– الحافظ النويني:"**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا**"،مجلة المستقبل العربي، العدد 422،أبريل 2014.

روابط الكترونية:

10 –خالد الشكراوي:"**السياسة المغربية في إفريقيا:المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية الدولية**"،مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/07/201471119204587781 0.html

11 –دريس الكنبوري:**المغرب ومعضلة الهجرة**: http://www.alarabonline.org/article

12 –التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، موقع مغرس،2014/05/12م، على الرابط: https://www.maghress.com/attajdid/111982

13 –هشام بولنوار:" **البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب حضور متميز وتنافس متنوع**"،على الرابط الالكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=358435

14 –يحيى اليحياوي" **المغرب والاتحاد الإفريقي...رهانات ما بعد الانضمام**".المعرفة موقع الجزيرة للإعلام http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/16/

15 –يحيى اليحياوي:"**الاختيارات الجديدة للمغرب في إفريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات،: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562911423796515 3.html

16 –محمد عصام لعروسي:" **دبلوماسية الملك محمد السادس بإفريقيا .. قوة ناعمة تخدم الصحراء**. جريدة هسبريس، الخميس 27 أكتوبر 2016،على الرابط: https://www.hespress.com/orbites/326026.html

باللغة الأجنبية:

17– Abdessamad Belhaj,**ladimension islamique dans la politique étrangère marocaine :déterminants, acteurs, orientations**. Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, 2009

18- Alain Antil,**Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne**, étude réalisée par l' Institut Français des Relations Internationales (IFRI),novembre 2003.

19- Catherine Withol de Wenden, « **Dynamiques migratoires sub-saharienne vers l'Afrique du Nord** » In Confluences Méditerranée , N°74, été, 2010.

20- Hicham EL moussaoui,**Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique** ?,in Les relations Maroco-Africaines :enjeux et perspectives",actes de la journée d'Etudes organisée par le Groupe d'Etudes et de Recherches Internationales sur la Gestion des Crises-Marrakech17 Mai 2014.

21- Jean-Louis Triaud, "**laTidjania ,une confrérie musulmane transnationale**",Politique étrangère, Hiver,4/2010.

22- Jacques Barou, **la planète des migrants : circulation migratoires et constitution de diasporas à l'aube du xx1 siècle.** Presses universitaires de Grenoble, 2007.

23- Mohammed Bouzidi,Le Maroc et l'Afrique sub-saharienne, in Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne, Ed du CNRS 1980 ,pp87-112.

24- Mohamed Khachani, **La Migration Clandestine Au MAROC.** Etudes et de Recherches sur les Migrations : Entre mondialisation et protection des droits – dynamiques migratoires marocaines : histoire, économie, politique et culture, Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003.

الأمن السيبراني: الإستراتيجية الجزائرية للأمن و الدفاع في الفضاء السيبيري

Cybernitic Security : The Agerian strategy of security and defense in the cyber space

يوسف بوغرارة/جامعة مستغانم–الجزائر [1]

ملخص :

يعتبر الأمن السيبراني من بين التحديات الأمنية المعاصرة التي لاقت إشكالا عويصا من طرف فواعل عديدة لتحقيقه و بالأخص الدول، حيث أصبح بعدا مفاهيميا تجدر دراسته من طرف الأوساط الأكاديمية و المعرفية و إيجاد نسق معرفي يسهل على صانع القرار إيجاد الحلول و الإفاق على المستوى الإمبريقي، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت مصاف الإدارة الإلكترونية و العالم السيبراني، مما ترتب عليه إنعكاسات أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني إصلاحات و إستراتيجية أمنية لتحقيق أمنها السيبراني في الفضاء السيبيري .

الكلمات المفتاحية : الإستراتيجية الجزائرية، الأمن السيبراني، الدفاع السيبراني، الفضاء السيبراني .

Summary:

Cybersecurity is considered to be among the contemporary security challenges that have faced many difficulties by several factors when it comes to application, in particular, the States. It became a conceptual dimension to be examined by the academic community, and creating a knowledge-based framework that makes it easier for decision-makers to find solutions and prospects at the empirical level. Therefore, Algeria is considered to be one of the countries that have entered the electronic management and cyberspace. This has resulted in repercussions for the Algerian state to adopt reforms and a security strategy in order to achieve its cybersecurity in cyberspace.

Keywords: Algerian strategy, cyber security, cyber defense, cyberspace.

مقدمة:

لقد شهد البعد الأمني على وجه الشمول و الشؤون الإستراتيجية و العسكرية خصوصا، بروز تحديات أمنية لاتماثلية منذ نهاية الحرب الباردة، ومازاد من تطور حقل الدراسات الأمنية و الإستراتيجية في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية بشقيه التوسعي – توسع التحديات الأمنية –، والتعمقي – تعدد وحدات التحليل و التحدي–، بروز العديد من التحديات والتهديدات الأمنية والتي باتت محورا هاما في مجال الحفاظ على الأمن القومي للدول. فعلى الصعيد الإمبريقي والإستراتيجي؛ لم تعد تعتمد الدول و مؤسساتها الأمنية على تعزيز المجالات التقليدية التي تهدد وجودها متمثلة في المجال البري، و البحري، و الجوي، و الفضاء، بل أصبح المجال الخامس – الفضاء السيبراني– بيئة خصبة للهجمات و القرصنة الإلكترونية خاصة مع ثورة المعلوماتية التي شهدها العالم منذ القرن 20، حيث أصبحت معظم الدول تستند في تعاملاتها و بنيتها التحتية على المجال الإفتراضي و الإدارة الإلكترونية، أما على الصعيد الأكاديمي و المعرفي فقد أدت الضرورة إلى دراسة أدوات مفاهيمية و الإستراتيجية الجديدة سواءا في حقل الدراسات الأمنية على وجه الخصوص أو جميع الحقول المعرفية كالإقتصاد...إلخ، تمكنها من دراسة العالم السيبراني .

[1] باحث في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية ، الجزائر